التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وآفاق تطورها

ا. د/ محمود محمد فواز
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ.

د/ سرحان احمد عبد اللطيف سليمان
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي
مركز البحوث الزراعية.

Email: , Mobil: (+20) 1000493497sarhansoliman@yahoo.com

جهة النشر: الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث والعشرون للاقتصاديين الزراعيين-"التكامل الاقتصادي الزراعي العربي"، ١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٥، القاهرة، جمهورية مصر العربية

مقدمة: أقامت الدول العربية العديد من الاتفاقيات بهدف تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بشكل عام، وتنمية التجارة الخارجية البينية بشكل خاص، كان آخرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والمعروفة اختصاراً باسم "جافتا" Great Arab Free Trade Area (GAFTA) في عام ١٩٩٨، التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، كمدخل لتحرير التجارة الخارجية بين الدول العربية، مما قد يؤدى إلى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، وكان تنفيذ الاتفاقية خطوة عملية للتحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية في ظل تحرير التجارة على المستوى العالمي، تحت مظلة منظمة التجارة الدولية World Trade Organization (WTO)، مما ينعكس بطبيعة الحال على تطور التجارة بين الدول العربية ونموها(٤).

ويكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة في اقتصاديات الدول العربية، حيث تشكل التجارة الخارجية العربية نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالي العربي، ونظراً لطبيعة تشابه الهياكل الاقتصادية لهذه الدول ودرجة نموها، ولكونه الأكثر نشاطاً وأتساعاً، فقد كان طوال العقود الماضية محدداً أساسياً لسياسات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، بما في ذلك سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع صادرات المنتجات الوطنية حيث تكاد تعتمد بعض هذه الاقتصاديات العربية اعتماداً كاملاً على الخارج لتوفير احتياجاتها، كما أنها لاتزال تعتمد أساسياً على تصدير عدد من السلع الأولية، ومن أهمها البترول، الأمر الذى يؤثر بطبيعة الحال على برامج التنمية في هذه الدول نتيجة للتقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى إجراءات الحماية التي تتبعها الدول الصناعية الكبرى، ومن ثم تتعرض التجارة العربية للكثير من التحديات، ولقد ظهرت في مجال التجارة الخارجية مستجدات كثيرة، على المستوى العالمي أهمها التحرير العالمي للتجارة، وتزايد الاتجاه نحو قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وهو الأمر الذى سوف يؤدى إلى آثار سلبية على العالم العربي، وتزايد أعباء شروط التبادل التجاري بين الدول العربية وبين دول التكتلات الاقتصادية في غير صالحها(٦)، وبالرغم من أن الدول العربية بذلت العديد من الإجراءات بهدف رفع كفاءة تجارتها، الا ان جهود هذه الدول تفتقر للإرادة والرغبة في تحمل بعض الاعباء في المدى القصير من أجل تحقيق عوائد في المدى الطويل، مما يؤكد أهمية تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية، والتنسيق بينها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق إنجازات غير مسبوقة في مجال التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية العربية للوصول إلى أفضل مستويات التكامل الاقتصادي العربي التي تعتبر أكثر حيوية واشد إلحاحاً في هذه المرحلة مما هي عليه في أي وقت سابق لمواجهة هذه التحديات، لذا أصبح العمل الجماعي العربي ضرورة لابد منها، لقيام تنسيق عربي يحقق للدول العربية الاستفادة من اتساع السوق العربي ويحقق درجة أعلى من الاستقرار الاقتصادي العربي من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي(٤).

وتعد التجارة الخارجية البينية العربية أداة أساسية، ومدخلاً هاماً من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولعل التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف يؤدى إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع العربية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة، كما

يساعد أيضاً على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد، الا ان الأمر لايزال يستلزم ضرورة البحث عن الوسائل والأساليب التي تمكن من التكامل والتعاون الاقتصادي الموحد في المجالات والقطاعات الاقتصادية العربية كافة، وإزالة العقبات التي تعوق نموها وتنميتها بالشكل المرغوب، حتى يتحقق المأمول من زيادة التجارة بين الدول العربية، حيث ان التجارة البينية العربية لا تمثل سوى نسبة ضئيلة في إجمالي التجارة العربية(١٢).

المشكلة البحثية: على الرغم من محاولة الدول العربية تحسين وضع التجارة الخارجية البينية بينها عن طريق إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، وتسهيل حركة الصادرات والواردات المنظورة بينها بتخفيض الرسوم الجمركية، والقيود غير الجمركية التي تمارسها الدول العربية أمام وارداتها من الدول العربية الأخرى بأشكال مختلفة، وبعد مرور سنوات على تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الا ان قيمة التجارة الخارجية البينية العربية لم تزد بالدرجة المأمولة من تطبيق الاتفاقية، وانخفاض إسهام التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية، حيث بلغت نحو ١٠.٩٪ في عام ٢٠١٣، وتضاؤل معدلات النمو السنوية للصادرات والواردات البينية الكلية العربية، حيث بلغت للصادرات البينية الكلية العربية نحو ٤.٦٧٪، وللواردات البينية الكلية العربية نحو ٦.٩٦٪ في عام ٢٠١٣، وبالتالي لايزال معدل نمو التجارة البينية الكلية بالمنطقة في حدود ضعيفة بالمقارنة بمثيلاتها من التكتلات الاقتصادية الدولية.

تساؤلات الدراسة: يحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هو واقع التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وهل يتناسب هذا الواقع مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الحالية؟

٢- ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بصفة عامة، والامن الغذائي بصفة خاصة؟

٣- ما هي المشكلات التي تعوق تطور التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وكيفية التغلب عليها؟

٤- ما هي السبل الكفيلة لتنمية التجارة الخارجية البينية الكلية العربية بالدرجة المأمولة؟

الأهداف البحثية: يستهدف البحث بصفة رئيسية تحليل كفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، في ظل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مما استلزم ضرورة دراسة وتحليل تطور التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وشقيها الصادرات والواردات البينية العربية، ومدى اسهام الدول العربية في هذه التجارة، وكذلك معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية للدول العربية، وشملت الدراسة جميع الدول العربية والبالغ عددها (٢٢) دولة، وذلك خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٣)، ومن ثم يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الفرعية الاتية:

١- توضيح ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية العربية الراهنة.
٢- تحليل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية.
٣- تقدير مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.
٤- مدى أهمية التجارة الخارجية البينية العربية بالنسبة للدول العربية.
٥- تحديد مشاكل ومعوقات تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.
٦- التصور المستقبلي للأساليب المقترحة لتنمية التجارة الخارجية البينية العربية.

الأسلوب البحثي: اعتمد البحث بصفة رئيسية على الأساليب الوصفية والكمية، وعلى وجه التحديد تم استخدام معادلات الاتجاه الزمنى العام في صورها المختلفة لقياس التطور الحادث في التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية العربية، والميزان التجاري البيني

الكلى العربي، كما تم قياس درجة الاستقرار الاقتصادي ومعدلات النمو السنوية للتجارة البينية الكلية العربية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية العربية، وكذا قياس الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية للدول العربية، بالإضافة الى انه تم الاستعانة بمجموعة من المؤشرات التي تعكس أوضاع التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وكفاءتها والمتمثلة في كل من: معدل تغطية الصادرات للواردات البينية الكلية العربية، والأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية العربية، نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية العربية، درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية، كفاءة أداء العمليات التصديرية للدول العربية، ومتوسط الميل للتصدير العربي، ومتوسط الميل للاستيراد العربي.

فرضيات البحث: يفترض البحث عدة فروض أساسية، وهي:

١- التجارة الخارجية البينية الكلية العربية تلعب دوراً محدداً في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
٢- توجد علاقة بين النمو الاقتصادي وتطور التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.
٣- كلما كان هناك استقرار في الإنتاج كلما كان هناك استقرار في التجارة الخارجية البينية العربية.
٤- تتخلف الدول العربية كثيراً عن التكتلات الإقليمية نظراً لضالة التجارة الخارجية الكلية فيما بينها.
٥- تعاني التجارة الخارجية البينية الكلية العربية من ضعف تركيبها، بسبب تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية في الدول العربية، مما يجعل الإنتاج تنافسياً أكثر من كونه تكاملياً، ويتشابك مع الخارج أكثر من تشابكه مع الداخل.

محاور الدراسة: يقسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية، وهي:

١- ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.
٢- مؤشرات كفاءة التجارة البينية الكلية العربية.
٣- معوقات ومشاكل تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، والتصور المستقبلي للأساليب المقترحة لتنمية وتنشيط هذه التجارة.

مصادر البيانات: اعتمد البحث بصفة أساسية على بيانات الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣)، واستند البحث بصفة رئيسية على البيانات المنشورة لعديد من الجهات، لعل من أهمها: الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو"، والبنك الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، كما تم الاستعانة ببعض البيانات والإحصاءات المنشورة لبعض الجهات على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت".

النتائج البحثية ومناقشتها

أولاً: ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية العربية: يمكن استعراض اهم ملامح التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في الآتي:

(١) **تطور التجارة الخارجية البينية الكلية العربية**: بتقدير متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة اتضح انه يبلغ نحو ٩٨.٥٥ مليار دولار، وتراوحت قيمته بين حد أدنى بلغ حوالي ٢٦.٦١ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٢٣٣.٤٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣، برقم نسبى بلغ نحو ٨٧٧.١٪ مقارنة بسنة الأساس (عام ١٩٩٥ سنة الاساس)، جدول رقم (١).

وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة بالمعادلة رقم (١)، بالجدول رقم (٢)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بلغ نحو ١٢.٦٤ مليار دولار، يمثل نحو ١٢.٦٢٪ من متوسطها السنوي، وتوضح قيمة

معامل التحديد ($ر^2$) الى أن حوالي ٨٨.٥٪ من التغيرات الحادثة في قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

جدول رقم (١): تطور قيمة التجارة البينية الكلية العربية والميزان التجاري البيني الكلى العربي خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٣). "القيمة: مليار دولار أمريكي"

البيان / السنوات	التجارة البينية الكلية العربية		الصادرات البينية الكلية العربية		الواردات البينية الكلية العربية		الميزان التجاري البينى الكلى العربي*
	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة	الرقم النسبي	القيمة
1995	26.61	100.00	13.72	100.00	12.89	100.00	0.83
1996	37.78	141.94	24.20	176.31	13.58	105.35	10.62
1997	29.88	112.28	15.56	113.39	14.32	111.09	1.24
1998	27.28	102.52	14.12	102.91	13.16	102.09	0.96
1999	28.80	108.20	14.29	104.14	14.50	112.52	(0.21)
2000	33.10	124.39	16.95	123.54	16.15	125.29	0.80
2001	37.05	139.22	18.68	136.10	18.37	142.54	0.30
2002	40.80	153.32	20.67	150.64	20.13	156.18	0.54
2003	47.22	177.42	22.91	166.94	24.31	188.58	(1.4)
2004	64.07	240.75	34.76	253.32	29.31	227.36	5.46
2005	92.25	346.62	48.29	351.86	43.96	341.05	4.33
2006	111.99	420.81	58.62	427.14	53.37	414.07	5.24
2007	134.71	506.19	70.74	515.49	63.97	496.29	6.77
2008	183.46	689.38	95.40	695.17	88.07	683.21	7.33
2009	153.48	576.72	77.14	562.12	76.34	592.26	0.80
2010	158.81	596.72	77.65	565.83	81.16	629.61	(3.51)
2011	209.36	786.68	106.97	779.46	102.39	794.37	4.57
2012	222.27	835.18	112.19	817.54	110.08	853.96	2.11
2013	233.43	877.14	117.43	855.74	116.00	899.93	1.43
المتوسط	98.55		50.59		48.06		2.53

* الأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٢) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية للدول العربية: يتضح أن المملكة العربية السعودية استحوذت على المرتبة الأولى، كأكبر مساهمة في قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، حيث بلغت الأهمية النسبية لقيمة تجارتها الخارجية البينية الكلية نحو ٢٤.٨٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، يليها دولة الإمارات بأهمية نسبية بلغت نحو ١٤.٧٪، ثم جاءت دول كل من مصر، عمان، العراق، الأردن، البحرين، قطر، سوريا، والكويت في المراكز من الثالث حتى العاشر بأهمية نسبية بلغت نحو ٧.١٪، ٦.٩٪، ٦.٤٪، ٤.٩٪، ٤.٤٪، ٤.٢٪، ٣.٨٪، ٣.٦٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية لكل منها على الترتيب، وتمثل الاهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية لهذه الدول العشر نحو ٨١٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٣).

وتشير هذه النتائج إلى أن دولتي السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول إسهاماً في التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، حيث تستحوذ السعودية بمفردها على نحو ربع متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية العربية، كما استحوذتا معاً على نحو ٣٩.٥٪ من متوسط قيمة هذه التجارة خلال فترة الدراسة.

(٣) معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية للدول العربية: بتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة، فقد تبين ان دول كل من مصر، جزر القمر، قطر، الأردن، العراق، الصومال، الجزائر، الامارات، السودان، السعودية، المغرب، عمان، الكويت، وسوريا، حققت معدلات نمو سنوية مرتفعة نسبياً (١٠٪ فاكثر)، بقيمة قدرت بنحو ١٧.١٨٪، ١٧.١٦٪، ١٦.٦٣٪، ١٥.٨٥٪، ١٤.٩٦٪، ١٤.٧٩٪، ١٤.١٤٪، ١٣.٥٤٪، ١٣.٢٩٪،

١٢.٨٢٪، ١٢.٥٪، ١٢٪، ١٠.٩٩٪، ١٠.٩٪، ١٠.٧٢٪، ١٠.٢١٪ من المتوسطات السنوية لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منها على الترتيب، بينما حققت كل من البحرين، تونس، ليبيا، وجيبوتي معدلات نمو سنوية متوسطة نسبياً تراوحت بين (٥٪ – اقل من ١٠٪)، بقيمة قدرت بنحو ٩.٦٣٪، ٩.٥٦٪، ٨.٦٣٪، ٨.١٦٪ من المتوسطات السنوية لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دولة ولتين وهما موريتانيا وفلسطين معدلات نمو سنوية منخفضة نسبياً (اقل من ٥٪) في قيمة تجارتها الخارجية البينية بنحو ٤.٨٨٪، ٤.٢٦٪ من المتوسط السنوي لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (٤)، وتوضح هذه النتائج أن مصر، وجزر القمر تعتبران الدولتين الأعلى في تحقيق معدلات نمو سنوية في قيمة تجارتها الخارجية البينية الكلية مع غيرهما من الدول العربية، بينما كانت فلسطين الدولة الأقل في تحقيق معدلات النمو السنوية في قيمة تجارتها الخارجية البينية الكلية مع الدول العربية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢): معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال الفترة (١٩٩٥ –٢٠١٣).

البيان / رقم المعادلة	المتغير التابع ص^هـ	النموذج	المتوسط السنوي	معدل التغير السنوي٪	$ر^2$	ف
(1)	قيمة التجارة البينية الكلية العربية	ص^هـ = –٢٦.٢٥٧ + ١٢.٦٤٥ سهـ (–٢.٠٨١) (١١.٤٢٦)*	98.55	12.62	0.885	*130.6
(2)	قيمة الصادرات البينية الكلية العربية	ص^هـ = –١١.٦٣١ + ٦.٢١٧ سهـ (–١.٧٤٣) (١٠.٦٢١)*	50.59	12.29	0.869	*112.8
(3)	قيمة الواردات البينية الكلية العربية	ص^هـ = –١٤.٦٢٦ + ٦.٤١٨ سهـ (–٢.٤٢٥)** (١٢.١٥٨)*	48.06	12.93	0.897	*147.7
(4)	الميزان التجاري البيني الكلى العربي	ص^هـ = ٢.٢١٧ – ٠.١٠٤ سهـ (٢.٢٢)** (–٠.٦٩٨)	2.53	11.95-	0.052	0.973 غ.م

ص^هـ: القيمة المقدرة للمتغير التابع المشار إليه بالمليار دولار في السنة هـ.

س هـ: عنصر الزمن بالسنوات، هـ = ١، ٢، ٣، .....،١٩.

القيم بين الأقواس تعبر عن قيم (ت) المحسوبة، * معنوي عند (٠,٠١). ** معنوي عند (٠.٠٥). غ.م غير معنوي.

المصدر: حسبت من جدول رقم (١).

(٤) **تطور الصادرات البينية الكلية العربية:** بتقدير متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة اتضح انه بلغ نحو ٥٠.٦ مليار دولار، وتراوحت قيمة الصادرات البينية الكلية العربية بين حد أدنى بلغ حوالي ١٣.٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ١١٧.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٣، برقم نسبى بلغ نحو ٨٥٥.٧٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (١).

وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة بالمعادلة رقم (٢)، بالجدول رقم (٢)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بلغ نحو ٦.٢٢ مليار دولار، يمثل حوالي ١٢.٢٩٪ من متوسطها السنوي، وتوضح قيمة معامل التحديد ($ر^2$) أن نحو ٨٦.٩٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات البينية الكلية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

(٥) **الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية للدول العربية:** يتضح أن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الأولى، كأكبر دولة مساهمة في الصادرات البينية الكلية العربية، حيث بلغت مساهمة قيمة صادراتها البينية الكلية نحو ٣٧.٦٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، يليها دولة الإمارات بأهمية نسبية بلغت نحو ١٦.٤٪، ثم جاءت دول كل من مصر، سوريا، قطر، الأردن، البحرين، الكويت، الجزائر، والعراق في المراكز من الثالث حتى العاشر بأهمية نسبية بلغت نحو ٦.٩٪، ٥٪، ٤.٣٪، ٣.٣٪، ٣.١٪، ٢.٥٪، ٢.٢٪، ٢.٢٪ لكل منها على الترتيب، وتمثل مساهمة هذه الدول العشر نحو ٨٩.٢٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٣)، وتوضح هذه النتائج إلى أن دولتي السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية مساهمة في قيمة

الصادرات البينية الكلية العربية، حيث استحوذتا معاً على نحو ٥٣.٩٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى اعتماد صادراتهما البينية الكلية على الوقود المعدني، وفقاً للتوزيع النسبي لهيكل صادراتهما.

جدول رقم (٣): الأهمية النسبية لإسهام الدول العربية في إجمالي التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٣).

البيان / الدول	التجارة الخارجية البينية الكلية العربية		الصادرات البينية الكلية العربية		الواردات البينية الكلية العربية		الميزان التجاري البيني الكلي العربي
	متوسط القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية ٪	متوسط القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية٪	متوسط القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية ٪	متوسط القيمة بالمليار دولار
الاردن	4.89	4.88	1.68	3.32	3.21	6.46	(1.53)
الامارات	14.70	14.67	8.28	16.37	6.42	12.92	1.854
البحرين	4.39	4.38	1.55	3.06	2.84	5.71	(1.29)
تونس	2.16	2.16	1.01	2.00	1.15	2.32	(0.14)
الجزائر	2.06	2.05	1.12	2.22	0.93	1.88	0.192
جيبوتى	0.31	0.31	0.17	0.33	0.20	0.40	0.013
السعودية	24.85	24.81	19.01	37.58	5.84	11.76	13.166
السودان	1.96	1.95	0.67	1.32	1.29	2.60	(0.624)
سوريا	3.84	3.83	2.54	5.02	1.30	2.61	1.240
الصومال	0.46	0.46	0.22	0.43	0.24	0.49	(0.029)
العراق	6.42	6.40	1.12	2.22	5.29	10.65	(4.171)
عمان	6.94	6.93	2.91	5.75	4.03	8.10	(1.119)
قطر	4.19	4.18	2.18	4.31	2.01	4.04	0.172
الكويت	3.60	3.59	1.24	2.45	2.35	4.74	(1.114)
لبنان	2.33	2.33	0.91	1.81	1.42	2.85	(0.502)
ليبيا	1.80	1.79	0.81	1.61	0.98	1.98	(0.171)
مصر	7.11	7.10	3.51	6.93	3.61	7.26	(0.1)
المغرب	3.35	3.35	0.52	1.02	2.83	5.70	(2.317)
موريتانيا	0.63	0.63	0.48	0.95	0.14	0.36	0.338
اليمن	2.45	2.44	0.52	1.03	1.92	3.87	(1.402)
فلسطين	0.09	0.09	0.11	0.22	0.02	0.03	0.071
جزر القمر	0.03	0.03	0.02	0.04	0.02	0.04	0.001
الإجمالي	98.55	100	50.59	100	48.06	100	2.538

* الأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٦) **معدلات النمو السنوية للصادرات البينية الكلية للدول العربية:** بتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة، فقد تبين ان دول كل من جزر القمر، مصر، اليمن، الكويت، سوريا، الجزائر، السودان، الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، الأردن، عمان، وموريتانيا حققت معدلات نمو سنوية مرتفعة نسبياً (١٠٪ فاكثر)، بقيمة قدرت بنحو ٣٠٪، ١٦.٥٪، ١٣.٧٪، ١٣.٣٪، ١٢.٨٪، ١٢.٧٪، ١٢.٥٪، ١٢.٢٪، ١٢٪، ١١.٧٪، ١٠.٦٪، ١٠.٥٪، ١٠٪، ١٠٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الصادرات البينية الكلية لكل منها على الترتيب، بينما حققت كل من دول لبنان، تونس، الصومال، ليبيا، والعراق معدلات نمو سنوية متوسطة نسبياً تراوحت بين (٥٪ – اقل من ١٠٪)، بقيمة قدرت بنحو ٩.٥٪، ٩.٢٪، ٨.١٪، ٦.٩٪، ٥.٩٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الصادرات البينية الكلية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دولة واحدة هي المغرب معدل نمو سنوي منخفض نسبياً (اقل من ٥٪) في قيمة صادراتها البينية يقدر بنحو ٣.٧٪ من المتوسط السنوي لقيمة صادراتها البينية الكلية، جدول رقم (٤).

(٧) **تطور الواردات البينية الكلية العربية:** قدر متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة بنحو ٤٨.٠٦ مليار دولار، وتراوحت قيمة الواردات البينية العربية بين حد أدنى بلغ حوالي ١٢.٨٩ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ١١٦.٠١مليار دولار في عام ٢٠١٣، برقم نسبى بلغ نحو ٨٩٩.٩٪ مقارنة بسنة الأساس، جدول رقم (١).

وتشير تقديرات معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة بالمعادلة رقم (٣)، بالجدول رقم (٢)، الى تزايدها بمقدار سنوي معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠١) بلغ نحو ٦.٤٣ مليار دولار، يمثل حوالي ١٢.٩٣٪ من متوسطها السنوي، وتوضح قيمة معامل التحديد ($ر^2$) أن حوالي ٨٩.٧٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الكلية العربية ترجع الى عوامل يعكس اثارها عامل الزمن.

جدول رقم (٤) معدلات النمو السنوية لقيمة التجارة الخارجية البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٣).

البيان / الدول	معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية	معدلات النمو السنوية للصادرات البينية الكلية	معدلات النمو السنوية للواردات البينية الكلية	معدلات النمو السنوية للفائض او العجز للميزان التجاري البيني الكلى
الأردن	12.01	8.16	15.85	9.15
الإمارات	13.16	12.77	13.54	6.63
البحرين	10.91	12.19	9.63	1.09
تونس	9.72	9.88	9.56	(4.99)
الجزائر	14.10	14.05	14.14	13.54
جيبوتى	5.86	3.56	8.16	(15.48)
السعودية	12.69	12.55	12.82	12.05
السودان	13.78	14.26	13.29	(0.16)
سوريا	10.65	10.40	10.90	13.71
الصومال	13.19	11.60	14.79	24.34
العراق	12.92	10.87	14.96	0.38
عمان	12.08	12.17	12.00	(0.09)
قطر	17.64	18.65	16.63	25.01
الكويت	11.86	12.73	10.99	(0.36)
لبنان	10.30	10.38	10.21	4.38
ليبيا	7.58	6.52	8.63	(5.23)
مصر	17.11	17.05	17.18	(75.96)
المغرب	10.40	8.31	12.50	9.93
موريتانيا	(10.64)	(26.15)	4.88	9.62
اليمن	58.09	105.47	10.72	(17.12)
فلسطين	(4.12)	(12.49)	4.26	0.28
جزر القمر	15.90	14.63	17.16	55.61

* الأرقام بين الأقواس أرقام سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٨) **الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية للدول العربية:** تبين أن دولة الامارات جاءت في المرتبة الأولى، بأكبر أهمية نسبية في الواردات البينية الكلية العربية، حيث بلغت الاهمية النسبية لقيمة وارداتها البينية الكلية نحو ١٢.٩٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، يليها السعودية بأهمية نسبية قدرت بنحو ١١.٨٪، ثم جاءت دول كل من العراق، عمان، مصر، الأردن، البحرين، المغرب، الكويت، وقطر في المراكز من الثالث حتى العاشر بأهمية نسبية بلغت نحو ١٠.٦٪، ٨.١٪، ٧.٣٪، ٦.٥٪، ٥.٧٪، ٥.٧٪، ٤.٧٪، ٤٪ لكل منها على الترتيب، ويمثل اسهام هذه الدول العشر نحو ٧٧.٣٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية.

وتشير النتائج السابقة إلى أن دولتي السعودية، والامارات تعتبران أهم الدول اسهاماً في الواردات البينية الكلية العربية، حيث يساهما بنحو ربع قيمتها، وبإضافة دولة العراق لهما كأهم ثالث دولة في المساهمة، نجد ان مساهمة الدول الثلاث نحو ثلث متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٣).

(٩) **معدلات النمو السنوية للواردات البينية الكلية للدول العربية:** بتقدير معادلات الاتجاه الزمنى العام لقيمة الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال فترة الدراسة، فقد تبين ان دول كل من مصر، جزر القمر، قطر، الأردن، العراق، الصومال، الجزائر، الامارات، السودان، السعودية، المغرب، عمان، الكويت، وسوريا، حققت معدلات نمو سنوية مرتفعة نسبياً (١٠٪ فاكثر)، بقيمة قدرت بنحو ١٧.١٨٪،

١٧.١٦٪، ١٦.٦٣٪، ١٥.٨٥٪، ١٤.٩٦٪، ١٤.٧٩٪، ١٤.١٤٪، ١٣.٥٤٪، ١٣.٢٩٪، ١٢.٨٢٪، ١٢.٥٪، ١٢٪، ١٠.٩٩٪، ١٠.٩٪، ١٠.٧٢٪، ١٠.٢١٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الواردات البينية الكلية لكل منها على الترتيب، بينما حققت دول كل من البحرين، تونس، ليبيا، وجيبوتي معدلات نمو سنوية متوسطة نسبياً تراوحت بين (٥٪ – اقل من ١٠٪)، بقيمة قدرت بنحو ٩.٦٣٪، ٩.٥٦٪، ٨.٦٣٪، ٨.١٦٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الواردات البينية الكلية لكل منها على الترتيب، في حين حققت دولتين وهما موريتانيا وفلسطين معدلات نمو سنوية منخفضة نسبياً (اقل من ٥٪) في قيمة وارداتهما البينية الكلية بنحو ٤.٨٨٪، ٤.٢٦٪ من المتوسط السنوي لقيمة الواردات البينية الكلية لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (٤)، وتوضح هذه النتائج أن دولتي مصر، وجزر القمر تعتبران الأعلى في تحقيق معدلات نمو سنوية في قيمة وارداتها البينية الكلية مع غيرهما من الدول العربية، بينما كانت دولة فلسطين الأقل في تحقيق معدلات النمو السنوية في قيمة وارداتها البينية الكلية مع بقية الدول العربية خلال فترة الدراسة.

(١٠) **تطور الميزان التجاري البيني الكلى العربي**: من الناحية النظرية تعتبر قيمة الواردات البينية الكلية العربية هي نفسها قيمة الصادرات البينية الكلية العربية مضاف اليها قيمة الشحن والتأمين، لكن عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب والتسجيل والتصنيف لهيكل الصادرات والواردات البينية الامر الذى ينتج عنه فوراق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات البينية، وبدراسة قيمة الميزان التجاري البيني الكلى العربي خلال فترة الدراسة يتضح ان قيمته متذبذبة بين تحقيق الفائض والعجز، وتراوحت بين حد أدنى بلغ عجزاً بنحو 3.51 مليار دولار في عام ٢٠١٠، وحد أقصى بلغ نحو ١٠.٦٢ مليار دولار (فائض) في عام ١٩٩٦، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى 2.53 مليار دولار (فائض) لنفس فترة الدراسة، جدول رقم (١)، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجاري البيني الكلى العربي خلال فترة الدراسة، كما هو وارد بالمعادلة رقم (٤)، بالجدول رقم (٢)، يتضح ان الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى العربي اخذ اتجاهاً عاماً سنوياً متناقصاً لكن غير معنوي إحصائياً عند الصور الرياضية المختلفة، وكان افضلها الصورة الخطية لكنها غير معنوية احصائياً.

(١١) **الميزان التجاري البيني الكلى للدول العربية**: بدراسة الميزان التجاري بين كل دولة عربية وغيرها من الدول العربية، تبين ان الدول العربية التي حققت فائضاً في ميزانها التجاري البيني الكلى كمتوسط خلال فترة الدراسة مع بقية الدول العربية، شملت كل من الإمارات، الجزائر، جيبوتي، السعودية، سوريا، قطر، موريتانيا، فلسطين، وجزر القمر، بينما الدول العربية التي تعاني عجزاً في ميزانها التجاري البيني الكلى كمتوسط خلال فترة الدراسة مع بقية الدول العربية، كانت دول كل من الأردن، البحرين، تونس، السودان، الصومال، العراق، عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، واليمن.

وبدراسة الأهمية النسبية لإسهام الدول العربية في الميزان التجاري البيني الكلى العربي خلال فترة الدراسة، يتضح أن دول كل من السعودية، الإمارات، سوريا، موريتانيا، والجزائر جاءت في المراكز الخمس الأولى من حيث الأثر الإيجابي، حيث حققت متوسط فائض في الميزان التجاري البيني الكلى مع بقية الدول العربية بلغ نحو ١٣.١٧، ١.٨٥، ١.٢٤، ٠.٣٣٨، ٠.١٩ مليار دولار لكل منها على الترتيب، في حين جاءت دول كل من العراق، المغرب، الاردن، اليمن، والبحرين في المراكز الخمس الأولى من حيث الأثر السلبى، حيث عانت من متوسط عجز في موازينها التجارية البينية الكلية قدرت بنحو ٤.١٦، ٢.٣٢، ١.٥٣، ١.٤، ١.٢٩ مليار دولار لكل منها على الترتيب، جدول رقم (٣).

(١٢) **معدلات النمو السنوية للميزان التجاري البيني الكلى للدول العربية**: تبين ان الدول التي حققت معدلات زيادة سنوية مرتفعة نسبياً (١٠٪ فاكثر) في قيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى شملت دول كل من جزر القمر، قطر، سوريا، الجزائر، والسعودية، بقيمة قدرت بنحو ٥٥.٦١٪، ٢٥.٠١٪، ١٣.٧١٪، ١٣.٥٤٪، ١٢.٠٥٪ من المتوسطات السنوية لقيمة الفائض في الميزان التجاري

البيني الكلى لكل منها على الترتيب، بينما اتجهت قيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى إلى الزيادة بمعدل سنوي متوسط نسبياً تراوحت بين (٥٪ – اقل من ١٠٪) في دولة واحدة هي دولة الامارات، حيث بلغ نحو ٦.٦٣٪ من المتوسط السنوي لقيمة الفائض في ميزانها التجاري الكلى، في حين اتجهت قيمة الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى إلى الزيادة بمعدل سنوي منخفض نسبياً (اقل من ٥٪) في دولة واحدة هي دولة فلسطين، حيث بلغ نحو ٠.٢٨٪ من المتوسط السنوي لقيمة الفائض في ميزانها التجاري البيني الكلى.

كذلك اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى إلى الزيادة بمعدلات سنوية مرتفعة تقدر بنحو (١٠٪ فاكثر)، في دولة واحدة هي دولة الصومال، حيث بلغ نحو ٢٤.٣٤٪، في حين اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى الى الزيادة بمعدل سنوي متوسط نسبياً تراوحت بين (٥٪ – اقل من ١٠٪) في دول كل من المغرب، موريتانيا، والأردن بقيمة بلغت نحو ٩.٩٣٪، ٩.٦٢٪، ٩.١٥٪ من المتوسطات السنوية لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب، في حين اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى الى الزيادة بمعدل سنوي منخفض نسبياً (اقل من ٥٪) في دول كل من لبنان، البحرين، والعراق، بقيمة قدرت بنحو ٤.٣٨٪، ١.٠٩٪، ٠.٣٨٪ من المتوسطات السنوية لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب، في حين اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلي الى التناقص بمعدل سنوي مرتفع نسبياً (١٠٪ فاكثر) في دول كل من مصر، اليمن، وجيبوتي بقيمة بلغت نحو ٧٥.٩٦٪، ١٧.١٤٪، ١٥.٤٨٪ من المتوسطات السنوية لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب، بينما اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري الى التناقص بمعدل سنوي متوسط نسبياً تراوحت بين (٥٪ – اقل من ١٠٪) في دولة واحدة هي تونس، بقيمة بلغت حوالى ٤.٩٩٪ من المتوسط السنوي لقيمة العجز في ميزانها التجاري البيني الكلى، بينما اتجهت قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى الى التناقص بمعدل سنوي منخفض نسبياً تقدر بنحو(اقل من ٥٪) في دول كل من الكويت، السودان، وعمان، بقية بلغت نحو ٠.٣٦٪، ٠.١٦٪، ٠.٠٩٪ من المتوسط السنوي لقيمة العجز في الميزان التجاري البيني الكلى لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٤).

وتشير النتائج السابقة إلى أن السعودية والامارات تعتبران أهم الدول إسهاماً في تحقيق الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى العربي، بينما كانت العراق والمغرب اكثر الدول تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري البيني الكلى العربي، وأن جزر القمر وقطر حققتا اعلى معدلات الزيادة السنوية في تحقيق الفائض في الميزان التجاري البيني الكلى في الدول العربية، في حين كانت فلسطين اقلها، وفى حين كانت اعلى معدلات التناقص السنوي في تحقيق العجز في الميزان التجاري البيني التجاري الكلى في الدول العربية من نصيب دولة مصر والعراق، كانت اقل تلك المعدلات من نصيب عمان.

(**١٣**) **الهيكل السلعي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية**: تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على اكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، حيث بلغت أهميتها النسبية نحو ٥٠.٨٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، يليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو ٢٥.٣٪، ثم جاءت فئات السلع الزراعية، المصنوعات الأساسية، المواد الكيماوية، الآلات ومعدات النقل، ومصنوعات متنوعة أخرى في المراكز من الثالث حتى السابع بأهمية نسبية بلغت نحو ١٩.٣٪، ١٧.٢٪، ١٢.٩٪، ١٢.٢٪، ٨.٨٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٥).

كما تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الصادرات البينية الكلية العربية، حيث بلغ إسهامها نحو ٤٩.٢٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، وشملت المصنوعات

كل من مصنوعات أساسية والآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت الأهمية النسبية لتلك المكونات نحو ١٧.٦٪، ١٠.٩٥٪، ١٠.٧٪، ١٠.٦٥٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية لكل منها على الترتيب، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بأهمية نسبية بلغت نحو ٢٦.٥٪، بينما جاءت السلع الزراعية في المرتبة الثالثة بأهمية نسبية بلغت نحو ١٨.٧٪ من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، جدول رقم (٥).

كذلك تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على المرتبة الأولى في هيكل الواردات البينية الكلية العربية، حيث بلغ إسهامها نحو ٥٢.٤٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، وشملت المصنوعات كل من مصنوعات أساسية والمواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة أخرى غير مصنفة، وبلغت إسهامات تلك المكونات نحو ١٦.٨٥٪، ١٥.٠٥٪، ١٣.٣٥٪، ٦.٩٥٪ من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية العربية، تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، السلع الزراعية بأهمية نسبية بلغت ٢٤.١٥٪، ١٩.٩٥٪ لكل منهما على الترتيب، جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥): تطور التوزيع النسبي لهيكل التجارة البينية الكلية العربية كمتوسط للفترة (١٩٩٥ –٢٠١٣).

البيان / السلعة	التجارة الخارجية البينية الكلية العربية٪	الصادرات البينية الكلية العربية٪	الواردات البينية الكلية العربية٪
السلع الزراعية	19.33	18.70	19.95
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	25.33	26.50	24.15
المصنوعات	50.80	49.20	52.40
المواد لكيماوية	12.88	10.70	15.05
مصنوعات أساسية	17.23	17.60	16.85
الآلات ومعدات النقل	12.15	10.95	13.35
مصنوعات متنوعة أخرى	8.80	10.65	6.95
سلع غير مصنفة	4.53	5.60	3.45
الإجمالي	100	100	100

يعتمد حساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على أساس التصنيف الموحد للتجارة الدولية SITCRev3-3

المصدر: جمعت وحسبت من:

جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

وتشير النتائج السابقة الى انخفاض عدد السلع التي يتم تداولها ضمن التجارة البينية الكلية العربية، وربما يرجع ذلك إلى تشابه معظم الهياكل الإنتاجية بالدول العربية، وتعتبر تلك من اهم المشكلات التي تعترض طريق زيادة التجارة البينية الكلية العربية، فتماثل إنتاج السلع، يقلل من التبادل التجاري، ويفرض على الدول العربية الاتجاه للخارج لسد احتياجاتها من السلع التي لم تتوفر عربياً، حيث تشير إلى ارتفاع نسبة الوقود المعدني والمعادن الأخرى، ويرجع ذلك إلى اعتماد دول الخليج وبعض الدول العربية النفطية الأخرى في تجارتها على النفط، والذى يشكل غالبية تجارتها الخارجية، ومن ثم يجب على تلك الدول البحث بالتعاون والتنسيق مع غيرها من الدول العربية غير النفطية في تنوع إنتاج وتجارة السلع، بينما تراجعت السلع الزراعية إلى المرتبة الثالثة ضمن هيكل هذه التجارة مما يفرض على الدول العربية ضرورة التنسيق في السياسيات الإنتاجية للسلع الزراعية، لما لها من أهمية خاصة تتعلق بالأمن الغذائي العربي، ويقلل من عبء الاستيراد من الخارج، وفى ضوء امتلاك الدول العربية لمقومات تحقيق درجات اعلى من الاكتفاء الذاتي وتحقيق مكاسب مشتركة في المجال الزراعي، ويعتبر تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى مجالاً ذات أهمية بالغة، للتعاون بين الدول العربية لزيادة السلع التي يتم تبادلها من ناحية، والتنسيق بين اقتصاديات الدول العربية لتحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي، وتقليل الاعتماد على الخارج.

ثانياً: مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية: يستعرض هذا الجزء من البحث مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة كما يلي:

(١) **معدل تغطية الصادرات للواردات البينية الكلية العربية:** يعتبر معدل التغطية من المؤشرات التي تقيس كفاءة التجارة الخارجية لدولة ما (او لتكتل اقتصادي)، وذلك بتقدير نسبة تغطية الصادرات للواردات، ويوضح مدى تحكم الدولة (او التكتل الاقتصادي) في وارداتها ومدى تمتعها بقوة شرائية، وتشير زيادة هذه النسبة عن ١٠٠٪ الى ان هناك فائضاً في الميزان التجاري، لان قيمة الصادرات تكفى لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر النقد الأجنبي، ومن المفترض نظرياً ان معدل تغطية الصادرات البينية الكلية العربية للواردات البينية الكلية العربية يساوى ١٠٠٪، حيث ان قيمة الواردات البينية الكلية العربية هي نفسها قيمة الصادرات البينية الكلية العربية مضافاً اليها تكاليف الشحن والتأمين، لكن عملياً قد توجد بعض الاختلافات في بعض السنوات نتيجة أسباب تتعلق بتسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن صادرات الدول وعدم نشر بعض الدول بيانات صادرات النفط الخام والغاز ضمن بيانات التجارة الخارجية، وكذلك الاختلاف في توقيت التسجيل وتصنيف الصادرات والواردات على حدة.

وبتقدير معدل تغطية الصادرات للواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (٦)، يتضح ان متوسط المعدل بلغ نحو ١١٠.٧٨٪، وتراوحت قيمته بين حد ادنى قدر بنحو ٥٨.٢٦٪ في عام ٢٠٠٨، وحد اقصى قدر بنحو ١٩٤.٢٦٪ في عام ١٩٩٦، وشهدت سنوات الدراسة تفوق قيمة الصادرات البينية الكلية العربية على قيمة الواردات البينية الكلية العربية ما عدا كل من عام ١٩٩٨ حيث بلغ قيمة المعدل نحو ٦٠.١٨٪، والفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) التي شهدت سنواتها عجزاً في تغطية الصادرات البينية للواردات البينية الكلية العربية، ومن ثم تحتاج الدول العربية للتنسيق فيما بينها في جوانب الإجراءات المصاحبة لحركة التجارة البينية ونشر المعلومات الدقيقة حولها، مما له أهمية في تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.

جدول رقم (٦): تطور اسهام التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٣).

البيان / السنوات	معدل تغطية الصادرات البينية الكلية للواردات البينية الكلية٪	التجارة الخارجية البينية الكلية / التجارة الخارجية [illegible]	الصادرات البينية الكلية / الصادرات الكلية٪	الواردات البينية الكلية / الواردات الكلية٪
1995	131.65	10.00	10.85	9.23
1996	194.26	14.05	18.42	9.88
1997	127.73	8.85	8.37	9.45
1998	60.18	9.10	10.00	8.30
1999	110.23	8.99	8.12	10.07
2000	112.46	7.96	6.40	10.53
2001	105.98	9.25	7.81	11.26
2002	106.82	9.77	8.46	11.50
2003	104.97	9.32	7.35	12.25
2004	113.22	9.40	8.46	10.77
2005	84.25	10.42	8.52	13.62
2006	88.19	10.77	8.67	14.44
2007	79.55	10.65	9.01	13.17
2008	58.26	11.86	9.89	14.92
2009	124.29	11.74	10.61	13.08
2010	123.48	9.51	8.23	11.09
2011	163.16	11.33	8.86	15.82
2012	162.00	10.72	8.49	14.56
2013	152.73	10.90	8.85	14.15
متوسط هندسى	110.78	10.58	8.94	13.05

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٢) **الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية:** يتضح أن الأهمية النسبية للتجارة البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية تراوحت بين حد ادنى بلغ

نحو ٧.٩٦٪ في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ١٤.٠٥٪ في عام ١٩٩٦، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى ١٠.٥٨٪، كما تراوحت الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية العربية في الصادرات الكلية العربية بين حد ادنى بلغ نحو ٦.٤٪ في عام ٢٠٠٠، وحد اقصى بلغ نحو ١٨.٤٢٪ في عام ١٩٩٦، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى 8.94٪، بينما تراوحت الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية العربية في الواردات الكلية العربية، بين حد ادنى بلغ نحو ٨.٣٪ في عام ١٩٩٨، وحد اقصى بلغ نحو ١٥.٨٢٪ في عام ٢٠١١، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى ١٣.٠٥٪ لنفس فترة الدراسة، جدول رقم (٦).

وتشير هذه النتائج السابقة إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية، وكذلك انخفاض الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية الكلية في الصادرات والواردات العربية الكلية خلال فترة الدراسة، مما قد يعنى وجود محددات ومعوقات لزيادة التجارة الخارجية البينية الكلية بين الدول العربية، ويؤكد على ضرورة تعاظم الجهود العربية للتغلب على المشاكل والمعوقات من اجل زيادة تلك التجارة.

وبمقارنة النتائج السابقة بمثيلاتها في التجمعات الاقتصادية العالمية، تبين أنه في حين لم تصل نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية نحو ١١٪ كمتوسط خلال فترة الدراسة، كانت مثيلتها في تجمع منطقة الآسيان (منظمة اقتصادية تضم ١٠ دول في جنوب شرق اسيا هي دول كل من بروناي، كمبوديا، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، تايلاند، سنغافورة وفيتنام) نحو ٢٩٪، وفى تجمع المركوسور (تجمع دول المركوسور يشمل دول كل من الأرجنتين، البرازيل، الباراجواي، واليوراجواى) نحو ١٩٪، وفى حين لم تصل نسبة الصادرات البينية الكلية العربية في الصادرات الكلية العربية نحو ٩٪، كانت مثيلتها في تجمع منطقة الآسيان نحو ٣٠٪، وفى تجمع المركوسور نحو ١٥.٥٪، كذلك في حين بلغت نسبة الواردات البينية الكلية العربية في الواردات الكلية العربية نحو ١٣.٠٥٪، كانت مثيلتها في تجمع منطقة الآسيان نحو ٢٨٪، وفى تجمع المركوسور نحو ٢٢.٥٪ كمتوسط لنفس الفترة الزمنية(٥).

(٣) **معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية:** تم احتساب معدل النمو السنوي بحساب النسبة المئوية للزيادة او النقص السنوية (نسبة التغير السنوية)، وباستعراض معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وشقيها الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة، يتضح أن معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية تراوحت بين حد ادنى (سالب) في معدل النمو بقيمة قدرت بنحو ٢٠.٩٪ في عام ١٩٩٧، وحد اقصى بلغ نمواً بنحو ٤٤.٩١٪ في عام ٢٠٠٥، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى ١٢.٦٪، بينما تراوحت معدلات النمو السنوية للصادرات البينية الكلية العربية بين حد ادنى (سالب) بقيمة قدرت بحوالي ٣٥.٣١٪ في عام ١٩٩٦، وحد اقصى بلغ نمواً بنحو ٧٦.٣١٪ في عام ١٩٩٦، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى ١٢.٣٪، كذلك تراوحت معدلات النمو السنوية للواردات البينية الكلية العربية بين حد ادنى (سالب) بلغ نحو ١٤.٤٪ في عام ٢٠٠٩، وحد اقصى بلغ نمواً بلغ نحو ٥١.٨١٪ في عام ٢٠٠٥، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالى ١٢.٩٪ خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٧).

وتشير هذه النتائج السابقة الى انخفاض معدلات النمو السنوية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، بالمقارنة بنظيرتها بالتجمعات الاقتصادية العالمية، ففي حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية نحو ١٢.٦٪ خلال فترة الدراسة، كان مثيله في تجمع منطقة الآسيان نحو ٦٥٪، وفى تجمع المركوسور نحو ١١٠٪، كما يتضح كذلك انخفاض معدلات النمو السنوية للصادرات البينية الكلية العربية، بالمقارنة بنظيرتها بالتجمعات الاقتصادية العالمية، ففي حين بلغ متوسط معدل

النمو السنوي للصادرات البينية الكلية العربية نحو ١٢.٣٪ كان مثيله في تجمع منطقة الآسيان نحو ٦٢٪، وفى تجمع المركوسور نحو ١٠٤٪، كذلك تبين انخفاض معدلات النمو السنوية للواردات البينية الكلية العربية، بالمقارنة بنظيرتها بالتجمعات الاقتصادية العالمية، ففي حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي للواردات البينية الكلية العربية نحو ١٢.٩٪ كان مثيله في تجمع منطقة الآسيان نحو ٦٨٪، وفى تجمع المركوسور نحو ١١٦٪ كمتوسط لنفس الفترة الزمنية[١٤]، كما يتضح من النتائج السابقة أن عام ١٩٩٧ كان أقل الأعوام نمواً سنوياً بالنسبة للتجارة والواردات البينية الكلية العربية، بينما كان عام ٢٠٠٩ اقل الأعوام نمواً بالنسبة للواردات البينية الكلية العربية، في حين حقق عام ٢٠٠٥ أعلى معدلات النمو السنوية بالنسبة للتجارة والواردات البينية الكلية العربية بالمقارنة بنظيرتها في الأعوام الاخرى، ويلاحظ تقارب معدلات النمو السنوية لكل من الصادرات والواردات البينية الكلية العربية، إلا أنها اتسمت بالانخفاض بصفة عامة، مما يعطى دلالة على وجود محددات أو معوقات لزيادة التجارة الخارجية الكلية بين الدول العربية، ولعل تشابه الهياكل الإنتاجية بالدول العربية، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالقيود الجمركية وتسهيل حركة التجارة البينية تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تعمل على ضعف معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية.

جدول رقم (٧): تطور معدلات النمو السنوية ومعاملات عدم الاستقرار للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٣).

البيان / السنوات	معدلات النمو السنوية			معاملات عدم الاستقرار		
	التجارة الخارجية البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية	التجارة الخارجية البينية الكلية	الصادرات البينية الكلية	الواردات البينية الكلية
1995	13.83	16.40	11.22	43.84	31.77	24.14
1996	41.94	76.31	5.35	20.24	16.09	8.29
1997	(20.9)	(35.69)	5.45	34.05	24.47	19.15
1998	(8.69)	(9.24)	(8.1)	22.85	17.56	29.17
1999	5.54	1.19	10.21	26.20	27.40	24.86
2000	17.74	18.63	16.87	41.96	44.33	39.42
2001	11.82	10.16	13.47	45.54	46.83	44.19
2002	10.59	10.68	10.49	49.39	50.99	47.73
2003	15.89	10.82	20.83	52.11	53.36	50.84
2004	33.88	51.74	17.95	51.51	54.67	48.29
2005	44.91	38.90	51.81	42.35	38.75	45.99
2006	21.27	21.39	21.13	24.88	23.32	26.45
2007	20.81	20.68	20.95	17.24	15.28	19.21
2008	36.35	34.86	37.91	8.40	6.19	10.62
2009	(16.8)	(19.14)	(14.4)	15.22	16.87	13.58
2010	3.52	0.66	6.30	11.02	12.18	9.87
2011	30.85	37.76	24.50	14.06	17.45	10.69
2012	5.30	4.88	5.73	5.39	6.67	4.12
2013	5.81	4.67	6.96	4.42	5.35	3.50
المتوسط	12.6	12.3	12.9	22.24	21.48	19.39

الأرقام بين القوسين قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٤) درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية: يتم احتساب درجة الاستقرار الاقتصادي للمتغير بتقدير النسبة المئوية للفرق المطلق بين القيمة الفعلية والقيمة المقدرة للمتغير بالنسبة للقيمة المقدرة للمتغير، وتبين من دراسة وتحليل درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية وشقيها الصادرات والواردات البينية الكلية العربية خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (٧) يتضح أن قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٤.٤٢٪ في عام ٢٠١٣، ويعتبر أكثر الأعوام استقراراً للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وحد اقصى بلغ نحو ٥٢.١١٪ في عام ٢٠٠٣، ويعتبر اقل الأعوام

استقراراً بالنسبة للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية نحو حوالي ٢٢.٢٤٪، بينما تراوحت قيم معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية العربية بين حد أدني بلغ نحو ٥.٣٥٪ في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ نحو ٥٤.٦٧٪ في عام ٢٠٠٤، وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للصادرات البينية الكلية العربية نحو حوالي ٢١.٤٨٪، كذلك تراوحت معاملات عدم الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية العربية، بين حد أدني بلغ نحو ٣.٥٪ في عام ٢٠١٣، وحد اقصى بلغ نحو ٥٠.٨٤٪ في عام ٢٠٠٣، وبلغ المؤشر العام لدرجة الاستقرار الاقتصادي للواردات البينية الكلية العربية نحو ١٩.٣٩٪ لنفس فترة الدراسة.

وتشير هذه النتائج السابقة الى أن التجارة الخارجية البينية الكلية العربية بصفة عامة لا تتسم بالثبات النسبي او الاستقرار الاقتصادي، كما ان الواردات البينية الكلية العربية أكثر استقراراً نسبياً من الصادرات البينية الكلية العربية، حيث انها تتأثر بالتطورات الاقتصادية وغير الاقتصادية بالدول العربية، مثل أسعار السلع المتبادلة ونظيرتها العالمية ومعدلات نمو الإنتاج بالدول العربية، والتسهيلات الممنوحة لحرية التجارة بين الدول العربية، ومن ثم يجب التنسيق بين الدول العربية في الإنتاج والسياسيات الاقتصادية حتى تستقر التجارة بين الدول العربية وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، والعمل على إزالة المعوقات ومواجهة التغيرات الطارئة التي تعترض انسياب حركة التجارة بشكل مستقر.

(٥) علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول العربية: يهدف قياس مدى الارتباط والتلازم بين الصادرات والواردات البينية الكلية للدول العربية تحديد ما إذا كانت التجارة بين الدول العربية تتم وفقاً للمزايا النسبية والتنافسية والاحتياجات الفعلية لكل دولة، أم أنها مجرد اتفاقيات تبادلية، ومدى أهمية الاتفاقيات التجارية العربية في التجارة البينية الكلية العربية، وذلك بتقدير معامل بيرسون للارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول العربية.

وبدراسة وتحليل العلاقات التلازمية بين الصادرات والواردات البينية الكلية على مستوى الدول العربية خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (٨)، يتضح وجود ارتباط قوى أكبر من (٠.٧) بين الصادرات والواردات البينية في جميع الدول العربية، ما عدا دول كل من العراق، ليبيا، جزر القمر، فلسطين، وموريتانيا حيث كانت قيمة معامل الارتباط نحو ٠.٦٧، ٠.٤، ٠.١٣، ٠.١٢، ٠.٢٨ لكل منهما على الترتيب، واستحوذت دولة اليمن على اعلى قيمة لمعامل الارتباط حيث قدرت بنحو ٠.٩٩، يليها دولة الاردن بنحو ٠.٩٧، ثم يأتي الامارات، عمان، والصومال بنحو ٠.٩٦ لكل منها خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى وجود ارتباط قوى بين الصادرات والواردات البينية الكلية في الدول العربية بصفة عامة، وبهذه الدول بصفة خاصة. وبدراسة علاقة الارتباط بين الصادرات والواردات البينية الكلية بالدول العربية، يتضح أهمية تنوع التبادل التجاري بين الدول العربية، وعدم تمركزها في التبادل الثنائي، مما قد يحقق زيادة أكبر في التجارة البينية الكلية العربية، ويعود بالمكاسب الاقتصادية على جميع الدول العربية، وهذا يحتاج لإحداث تغييرات في الهياكل الإنتاجية وتيسير حركة التجارة وزيادة القدرات التنافسية للسلع المتبادلة لتحل محل السلع المتداولة الأخرى بين الدول العربية مع بقية دول العالم.

(٦) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية للدول العربية: بتقدير الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية في إجمالي التجارة الخارجية الكلية للدول العربية تبين أن دولة جيبوتي كانت أكثر الدول العربية في تركز تجارتها الخارجية مع بقية الدول العربية، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لتجاراتها الخارجية البينية في إجمالي تجاراتها الخارجية الكلية نحو ٥٢.٩٨٪، يليها دولة الصومال في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو ٤٥.٥٣٪، بينما جاءت دول كل من الأردن، موريتانيا، اليمن، البحرين، جزر القمر، سوريا، عمان، والسودان في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة

بلغت نحو ٣٥٪، ٣١.١٪، ٢٥٪، ٢٤.٧٪، ٢٢.٢٪، ٢١.٩٪، ٢٠.٧٪، ١٩.٢٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وفلسطين أقل الدول العربية في تركز تجارتها الخارجية مع الدول العربية، بنحو ٣.٥٪، ٢.٧٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٨).

وبتقدير الأهمية النسبية للصادرات البينية الكلية في إجمالي الصادرات الكلية للدول العربية تبين أن دولة جيبوتي كانت أكثر الدول العربية في تركز صادراتها مع الدول العربية، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لصادراتها البينية الكلية في إجمالي صادراتها الكلية نحو ٩٩٪، يليها دولة الصومال في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو ٧٧.٩٪، بينما جاءت دول كل من موريتانيا، الاردن، لبنان، سوريا، جزر القمر، مصر، البحرين، والسودان في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو ٥٦٪، ٤١.٣٪، ٣٦٪، ٣٣٪، ٣٠.٥٪، ٢١.٣٪، ١٥.٥٪، ١٤.١٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، والكويت أقل الدول في تركز صادرتها الكلية مع بقية الدول العربية، بنحو ٢.٩٧٪، ٢.٨٦٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٨).

وبتقدير الأهمية النسبية للواردات البينية الكلية في إجمالي الواردات الكلية للدول العربية تبين أن دولة جيبوتي كانت أكثر الدول العربية في تركز وارداتها مع دول المنطقة، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية لوارداتها البينية في إجمالي وارداتها الكلية نحو ٣٨٪، يليها دولة البحرين في المركز الثاني بقيمة بلغت نحو ٣٧.٨٪، بينما جاءت دول كل من جزر القمر، الصومال، عمان، الاردن، العراق، لبنان، مصر، سوريا، وقطر في المراكز من الثالث إلى العاشر بقيمة بلغت نحو ٣٦.٧٪، ٣٣.٣٪، ٣٢.٩٪، ٣٢.٤٪، ٢٤.٥٪، ٢٣.٧٪، ١٦.٩٪، ١٦.٩٪ لكل منها على الترتيب، بينما كانت دولتي الجزائر، وفلسطين أقل الدول في تركز وارداتها مع غيرها من الدول العربية، بنحو ٤.٣٪، ٠.٤٪ لكل منهما على الترتيب خلال فترة الدراسة، جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨): معاملات الارتباط البسيط بين الصادرات والواردات البينية الكلية، ودرجة أهمية التجارة البينة الكلية في التجارة الكلية للدول الاعضاء خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٣).

البيان / الدول	معامل الارتباط (ر)	درجة أهمية التجارة الخارجية البينية في التجارة الكلية للدول العربية		
		التجارة البينية/ التجارة الكلية٪	الصادرات البينية/ الصادرات الكلية٪	الواردات البينية/ الواردات الكلية٪
الأردن	0.966	35.00	41.32	32.41
الإمارات	0.965	6.54	6.37	6.77
البحرين	0.942	24.71	15.46	36.69
تونس	0.929	8.43	9.10	7.91
الجزائر	0.914	3.45	2.97	4.30
جيبوتي	0.889	52.98	99.24	38.00
السعودية	0.912	10.60	11.38	8.65
السودان	0.854	19.24	14.15	23.64
سوريا	0.885	21.91	32.96	13.24
الصومال	0.963	45.53	77.91	33.31
العراق	0.668	12.26	3.65	24.53
عمان	0.963	20.66	13.64	32.88
قطر	0.733	8.67	6.01	16.63
الكويت	0.878	6.17	2.86	15.74
لبنان	0.914	17.38	36.03	13.03
ليبيا	0.403	4.88	3.46	7.39
مصر	0.948	14.82	21.29	11.44
المغرب	0.935	10.01	4.25	13.30
موريتانيا	(0.277)	31.82	55.97	13.02
اليمن	0.991	25.08	11.18	37.82
فلسطين	(0.116)	2.72	12.98	0.40
جزر القمر	0.133	22.22	30.47	16.93

الأرقام بين الاقواس قيم سالبة.

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

ويتبين من النتائج السابقة ان اهم الدول اسهاماً في التجارة البينية الكلية العربية كدول السعودية والامارات لم تكن نسبة التجارة البينية الكلية مع الدول العربية في مقدمة توجهات تجاراتها الكلية الخارجية لكل منها، ويرجع ذلك لاعتماد الدولتين في صادراتهما على النفط كسلعة تصديرية رئيسية وايضاً يعتمدان على العالم الخارجي على سد احتياجاتهما من السلع اللازمة، خاصة في وجود مشكلة عدم تنوع السلع البينية المتداولة والتي يمكن تداولها بين الدول العربية، بالإضافة الى عضوية كل من الامارات والسعودية في مجلس التعاون الخليجي ووجود حرية كاملة للتجارة بين الدولتين وبقية دول المجلس وتسجل ضمن التجارة البينية الكلية العربية.

(٧) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية في الناتج المحلى الإجمالي العربي:
يوضح هذا المقياس درجة الانفتاح الاقتصادي للدول العربية على بعضها البعض، وبالتالي كلما زادت نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في الناتج المحلى الإجمالي العربي كلما زادت درجة اعتماد الدول العربية على نفسها، وقلت درجة اعتمادها على العالم الخارجي، وبتقدير نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في قيمة الناتج المحلى الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (٩)، يتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٤.٤٢٪ في عام ١٩٩٨، وحد اقصى بلغ نحو ٩.٨٨٪ في عام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي ٧.٨٧٪، وبالتالي تمثل هذه النتائج انخفاضاً في نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في الناتج المحلى الإجمالي العربي، مما يدل على انخفاض درجة الانفتاح الاقتصادي بين الدول العربية.

جدول رقم (٩): تطور أهمية التجارة الخارجية البينية الكلية لعربية في الناتج والدخل القومي الإجمالي العربي خلال الفترة (١٩٩٥ –٢٠١٣).

البيان / السنوات	الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية بالمليار دولار	التجارة الخارجية البينية الكلية / الناتج المحلى الإجمالي٪	إجمالى الدخل القومى للدول العربية بالمليار دولار	التجارة الخارجية البينية الكلية / الدخل القومي الإجمالي٪	إجمالى عدد سكان الدول العربية بالمليون نسمة
1995	538.02	4.95	572.97	4.64	260.66
1996	587.81	6.43	598.28	6.31	266.73
1997	613.96	4.87	620.96	4.81	272.81
1998	616.85	4.42	617.7	4.42	278.83
1999	595.43	4.84	570.31	5.05	284.91
2000	682.13	4.97	624.05	5.43	277.03
2001	668.61	5.67	682.75	5.55	282.95
2002	679.81	6.17	713.78	5.87	289.12
2003	759.56	6.40	776.12	6.26	295.53
2004	897.16	7.25	921.44	7.06	302.24
2005	1095.4	8.61	1088.7	8.66	309.22
2006	1297.2	8.81	1309.1	8.73	316.51
2007	1511.1	9.14	1539.6	8.97	324.06
2008	1905.1	9.88	1844.3	10.21	331.43
2009	1707.9	9.17	1921.8	8.15	340.63
2010	1974.8	8.21	2063.7	7.86	347.95
2011	2501.9	8.48	2241.4	9.47	355.57
2012	2765.9	8.08	2570.4	8.69	363.17
2013	2813.5	8.40	2791.6	8.47	371.41
المتوسط	1274.3	7.87	1266.8	7.91	309.45

المصدر: جمعت وحسبت من:
١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(٨) الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية في الدخل القومي الإجمالي العربي:
اتفقت معظم الدراسات على استخدام نسبة التجارة الخارجية في إجمالي الدخل القومي كمؤشر على كفاءة أداء العمليات التصديرية، وبالتالي كلما زادت قيمة هذا المؤشر يدل على زيادة عدد ونشاط الهيئات والمؤسسات التصديرية التي تعمل داخل الدول العربية في مجال التجارة الخارجية البينية الكلية العربية،

ويدل على كفاءة أداء العمليات التصديرية ومن ثم زيادة الصادرات البينية الكلية العربية، وبتقدير نسبة قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في قيمة الدخل القومي الإجمالي العربي خلال فترة الدراسة، كما في جدول رقم (٩)، يتضح أنها تراوحت بين حد أدني بلغ نحو ٤.٤٪ في عام ١٩٩٨، وحد اقصى بلغ نحو ١٠.٢٪ في عام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي (هندسي) بلغ حوالي ٧.٩٪، وتشير النتائج السابقة الى انخفاض نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في قيمة الدخل القومي الإجمالي العربي، مما يدل على انخفاض عدد المؤسسات التصديرية العربية وانخفاض كفاءة أداء العمليات التصديرية بين الدول العربية، ومن ثم لابد من العمل على زيادتها حتى يتحقق زيادة ملموسة في التجارة الخارجية البينية الكلية العربية.

(٩) **نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية العربية**: قدر متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية العربية خلال فترة الدراسة بنحو ٣٢٤.١ دولار، وتراوحت قيمة نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية العربية بين حد أدني بلغ نحو ٩٧.٨٥ دولار في عام ١٩٩٨، وحد اقصى بلغ نحو ٦٣٦.٦ دولار في عام ٢٠١٣، بينما قدر متوسط نصيب الفرد من الصادرات البينية الكلية العربية بنحو ١٦٣.٤٧ دولار، وتراوح متوسط نصيب الفرد من الصادرات البينية الكلية العربية بين حد ادنى بلغ نحو ٥٠.١٦ دولار في عام ١٩٩٩، وحد اقصى بلغ نحو ٣١٦.١٨ دولار في عام ٢٠١٣ خلال نفس فترة الدراسة، في حين تراوح متوسط نصيب الفرد من الواردات البينية الكلية العربية لنفس الفترة بين حد ادنى بلغ نحو ٤٧.٢ دولار في عام ١٩٩٨، وحد اقصى بلغ نحو ٣٢٠.٤٣ دولار في عام ٢٠١٣، وبمتوسط سنوي بلغ حوالى ١٦٠.٦٤ دولار، ويشير ذلك الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، وأنها لم تصل الى المأمول وما رسم له وخطط في ظل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠): تطور نصيب الفرد من التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال الفترة (١٩٩٥ -٢٠١٣).

البيان / السنوات	نصيب الفرد من التجارة البينية الكلية بالدولار	نصيب الفرد من الصادرات البينية الكلية بالدولار	نصيب الفرد من الواردات البينية الكلية بالدولار	متوسط الميل للتصدير	متوسط الميل للاستيراد
1995	102.10	52.65	49.45	2.55	2.40
1996	141.62	90.71	50.91	4.12	2.31
1997	109.53	57.04	52.49	2.53	2.33
1998	97.85	50.65	47.20	2.29	2.13
1999	101.07	50.16	50.91	2.40	2.44
2000	122.38	61.20	61.18	2.49	2.48
2001	133.98	66.01	67.97	2.79	2.88
2002	145.00	71.50	73.50	3.04	3.13
2003	164.41	77.52	86.89	3.02	3.38
2004	215.23	115.02	100.21	3.87	3.38
2005	304.84	156.15	148.69	4.41	4.20
2006	361.16	185.20	175.96	4.52	4.29
2007	426.16	218.29	207.87	4.68	4.46
2008	568.13	287.84	280.30	5.01	4.88
2009	459.90	226.46	233.44	4.52	4.66
2010	466.09	223.16	242.93	3.93	4.28
2011	596.82	300.83	295.98	4.28	4.21
2012	615.31	308.92	306.39	4.06	4.02
2013	636.62	316.18	320.43	4.17	4.23
المتوسط	324.11	163.47	160.64	3.97	3.90

المصدر: جمعت وحسبت من:

١- جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

٢- البنك الدولي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

(١٠) **متوسط الميل للتصدير العربي**: تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة الصادرات البينية الكلية العربية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، وبتعبير آخر فإنه

يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لهذه الدولة، وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدول العربية على العالم الخارجي ويزيد من اعتمادها على بعضها البعض، مما يجعل اقتصاديات الدول العربية أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي[٦]، وكما يتضح من الجدول رقم (١٠) ان متوسط نصيب الصادرات البينية الكلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي قد بلغ نحو ٣.٩٧٪ خلال فترة الدراسة، وتراوح نصيب الصادرات البينية الكلية العربية من الناتج المحلي الإجمالي العربي بين حد ادنى بلغ نحو ٢.٢٩٪ في عام ١٩٩٨، وحد اقصى بلغ نحو ٥.٠١٪ في عام ٢٠٠٨.

(١١) **متوسط الميل للاستيراد العربي**: يوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدول العربية على بعضها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، وذلك بتقدير متوسط نسبة الواردات البينية الكلية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي العربي، وكلما زادت قيمته فيما يخص الواردات البينية العربية، كلما دل على انخفاض درجة اعتماد الدول العربية على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي العربي للإنتاج العالمي[٦]، ويتضح من الجدول رقم (١٠) ان متوسط نصيب الواردات البينية الكلية العربية في الناتج المحلي الإجمالي العربي قد بلغ نحو ٣.٩٪ خلال فترة الدراسة، وتراوح نصيب الواردات البينية الكلية العربية من الناتج المحلي الإجمالي العربي بين حد ادنى بلغ نحو ٢.١٣٪ في عام ١٩٩٨، وحد اقصى بلغ نحو ٤.٨٨٪ في عام ٢٠٠٨.

ثالثاً: معوقات ومشاكل تنمية التجارة الخارجية البينية العربية:

تأتي أهمية منطقة التجارة العربية الكبرى في أنها يمكن ان توفر نوعا من التوازن بين التكامل الاقتصادي العربي من خلال فتح الأسواق العربية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي بثقة ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الاتحاد الأوروبي، كما ان توحيد الأسواق العربية سيؤدي إلى إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الأخرى المرشحة لمواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وسوف تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتدفق الاستثمار بين الدول الأعضاء وتجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج، والاستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام استثمارات عربية مشتركة، وتستقطب مشاريع نقل التكنولوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة، الا انه على الرغم من الظروف والمقومات التي تزيد من فرص زيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية، ورغم سعى العديد من الدول العربية لبذل العديد من الإجراءات بهدف تحسين أداء التجارة البينية الزراعية فيما بينها، إلا أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه ذلك، وان إزالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية لا يعتبر كافياً لتحسين التبادل التجاري العربي، وأهم دليل على ذلك ضالة وضعف التجارة البينية العربية والتي بلغت نحو ١٠.٩٪ من إجمالي التجارة الكلية العربية عام ٢٠١٣، وانخفاض معدل نموها السنوي حيث بلغ نحو ١٢.٦٪ خلال فترة الدراسة، **وفي ضوء ما آلت اليه النتائج السابقة، فانه يمكن سرد اهم المعوقات والمشاكل امام تطوير وتنمية التبادل التجاري العربي** فيما يلي:

(١) **القيود الكمية وغير الجمركية**: على الرغم من تخفيض التعريفة الجمركية إلى الصفر لم تتحقق زيادة في التدفقات التجارية، حيث اتضح من نتائج البحث ان نسبة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية بلغت نحو ١٠.٦٪ من إجمالي التجارة الخارجية الكلية العربية، وذلك نظرا لعدم التزام الدول بإزالة كافة القيود الإدارية والنقدية والكمية بجانب تحرير السلع العربية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، بالإضافة الى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية حيث أن فرض الدول العربية رسوماً وضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية

سوف يؤدى إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي، وتعد الضرائب والرسوم الإضافية من المعوقات الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الأمثل لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

(٢) **ضعف وتشابه الهياكل الاقتصادية والخلل في الهياكل الإنتاجية العربية:** إن زيادة هذا الخلل يبينه الهيكل القطاعي للناتج المحلى الإجمالي للدول العربية، حيث انخفاض الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي، وارتفاعها لقطاع الخدمات، إضافة الى ضعف وتشابه الهياكل الإنتاجية مما أدى إلى تخوف من فتح الأسواق العربية على بعضها، مما أدى الى انخفاض نسبة التجارة البينية الكلية العربية في الناتج المحلى الإجمالي العربي كما أوضحت نتائج الدراسة حيث بلغت هذه النسبة نحو ٧.٨٧٪، وبالتالي يؤدى الى استمرار بقاء الدول العربية على هامش النظام التجاري الدولي بنسبة متواضعة من حجم التجارة العالمية، وأثرت سلباً على نمو التجارة البينية العربية.

(٣) **غياب الشفافية والمعلومات:** حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يخص بالإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تشكل عنصر أساسي في عملية تنفيذ المنطقة، وقد أوضحت نتائج الدراسة عدم تساوى تسجيل قيم الصادرات والواردات البينية للدول العربية، حيث بلغ معدل تغطية الصادرات للواردات البينية الكلية العربية نحو ١١٠.٨٪، وهذا يعكس عدم دقة البيانات والتنسيق بين الدول العربية، وهذا الغياب بنجم عنه انعكاس سلبي يؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة، والتمييز في المعاملة الضريبية المتمثلة في فرض الضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسبة المفروضة على المنتج المحلي مثل ضرائب المبيعات، ضريبة الاستهلاك، ضريبة الإنتاج أو ضريبة القيمة المضافة، كما أنه هناك حالات يتم فيها فرض رسوم مختلفة مثلما هو الشأن في حالة فرض رسوم مطابقة للمواصفات، مما يقلل من فر ص المنافسة العادلة مع المنتج المحلي، كما أن فرض رسوم الخدمات على شكل نسب مئوية من قيمة السلعة المستوردة ينتج عنه تأثير مماثل للرسوم الجمركية، وبالتالي يؤدي إلى معاملة تمييزية للمنتج المحلي.

(٤) **فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات:** لجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات من الدول الأعضاء، مما يعرقل تطبيق التحرير الشامل لتجارة السلع، بالإضافة الى الاستثناءات التي طلبتها الدول الخاص بعدم تطبيق التخفيض التدريجي على الواردات السلعية من الدول العربية، وهذه الاستثناءات أدت إلى ما يسمى بالعدوى السلبية، حيث قامت بعض الدول (والتي كانت في الأصل قد حررت السلع المستوردة من الاستثناء) بإشهار مبدأ المعاملة بالمثل، وضعف مقومات تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية، في مقدمتها وسائل النقل البري والبحري، والاتصالات خاصة وسائل النقل بين المشرق والمغرب مما يجعل التجارة بينهما ضعيفة ومتدنية، وهذا ما يعتبر أيضا ارتكاز التبادل التجاري العربي على الدول المتقاربة جغرافيا، كذلك عدم تحديد قواعد المنشأ وما له انعكاسات سلبية على تحرير التجارة البينية العربية، ويزيد من الاستثناءات، وأيضا يعرقل القطاع الخاص من الإسهام في التجارة البينية، حيث أن الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية يعتبر من السياسات التي تمارسها الدولة في إطار تشجيع الاستثمارات البينية والعمل على توظيفها في خدمة التكامل الاقتصادي العربي، بالإضافة الى تشابه صادرات الدول العربية فهي مواد أولية كالنفط والحديد، وهي منتجات يتعذر زيادة صادراتها إلى الدول العربية الأخرى، وهو ما يفسر ربما ضعف نسبة التجارة البينية العربية بالإضافة الى لجوء بعض الدول العربية إلى تخطيط عمليات الاستيراد من الخارج وفقاً لموازناتها النقدية، وكمية المتاح من النقد الأجنبي، وما نتج عنه من تقييد استيراد بعض المواد، مما يحد من عمليات التبادل التجاري بين البلد المستورد وبقية الدول العربية[٨، ٩].

(٥) **تباين واختلاف النظم الاقتصادية، والمالية:** وخاصة على المستوى التشريعي، والتنظيمي، والإداري، والمؤسسي، وضعف الأنشطة المصرفية، والخدمية، والأنشطة المساندة للتجارة من تأمين ونقل واتصالات، وضعف القدرة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الأخرى من

حيث السعر والجودة حيث أن العديد من الدول العربية داخلة في اتفاقيات دولية، وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وهنا يساهم تدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب المنتجات العربية في الحد من التجارة الخارجية البينية العربية، فيما يشكل عدم الاهتمام بإقامة المشاريع العربية التكاملية، وضعف المناخ الاستثماري عائقاً آخر أمام تنفيذ الاتفاقية[٥، ١٣].

رابعاً: التصور المستقبلي للأساليب المقترحة لتنمية التجارة الخارجية البينية العربية:

ان ازالة المعوقات والمشاكل التي تواجه التبادل التجاري بين الدول العربية، هي أولى الخطوات من أجل تسهيل التبادل التجاري بينها، ويمكن عرض بعض الرؤى المستقبلية لتنمية ونمو التجارة الخارجية البينية العربية، **وفقاً لما آلت اليه نتائج الدراسة، فيما يلي:**

(١) اهتمام الدول العربية بدراسات الميزة النسبية والتخصص لمختلف المنتجات، حتى يمكن لهذه الدول إعادة النظر في شكل توزيع مواردها الاقتصادية، بما يسمح بالتخصص الذي يُعّد أساس التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي، وقاعدة هامة ورئيسية لازمة وضرورية من أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوجيه السياسات الاقتصادية للدول العربية من اجل التنسيق في مجالات الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات معينة في دولة أو عدة دول عربية وفقاً للميزة نسبية في إنتاجها، والذي سيؤدى الى تقسيم العمل بين الدول العربية وتخفيف حدة التنافس في الأسواق العربية، والارتقاء بمستويات الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتحقيق فوائض عربية صافية يمكن تصديرها للسوق العالمية.

(٢) العمل على تطوير قواعد المنشأ وفقاً لمعيار المكون العربي المشترك لتنمية التجارة العربية البينية، حيث يمكن على سبيل المثال تحرير السلعة طالما بلغت نسبة المكون العربي المشترك حوالي ٥٠٪ في حالة مشاركة دولتين عربيتين في إنتاجها، بحيث ترتفع النسبة إلى ٧٥٪ إذا ما أزداد عدد الشركاء في الإنتاج إلى ثلاثة دول عربية أو أكثر بما يساعد على تحرير التجارة العربية في ظل التنوع والاحتياج المتبادل، وفي ضوء خريطة جديدة لتقسيم الإنتاج والعمل العربي وفقاً للمزايا النسبية للدول العربية.

(٣) الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي، إذ أن ضعفه وتخلفه يعد من أهم أسباب فشل استراتيجيات التنمية في معظم الدول العربية، وتخلفها عن مواكبة التطورات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا، وعدم قدرتها على تنمية القدرات القومية لإنتاج واستغلال المعرفة والتكنولوجيا والعلمية في نمو وتطوير الإنتاج الوطني بأبعاده الكمية والكيفية، والاهتمام بتطوير المؤسسات العاملة في مجالات التسويق والترويج والتغليف ومعاملات ما بعد الحصاد، وخدمات ما بعد البيع، للتعريف بالمنتج المحلي، واكتساب ثقة المستهلك فيه، وكذلك الارتفاع بجودة المنتج المحلي وتنوعه، حتى يستطيع منافسة مثيله الأجنبي داخلياً وخارجياً.

(٤) تنمية وتطوير الهياكل التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري البيني العربي، ويشمل ذلك الاتصالات والنقل والموانئ وشبكة الطرق البرية – الدولية العابرة للمنطقة العربية وغيرها في أطار توفير عناصر تحسين كفاءة التجارة الخارجية العربية في المنتجات بكافة انواعها، ويُعّد تطوير أساليب النقل البري والبحري والجوي من أهم حلقات تنمية التجارة الخارجية البينية الكلية العربية، ويمكن الاستفادة من قناة السويس الجديدة في تسهيل حركة التجارة بين الدول العربية، وخاصة تجارة الترانزيت.

(٥) زيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية في مجال تمويل التجارة الخارجية البينية، حيث أوضحت نتائج الدراسة ان مؤشر كفاءة العمليات التصديرية بالدول العربية بلغ نحو ٧.٩٪، علاوة على تضمين الاتفاقيات التجارية العربية بنوداً وموادا تهدف إلى تحقيق التكامل في الجوانب الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية إلى جانب تضمينها بالميزات الجمركية والتجارية وذلك لتفادي حدوث التشابه في القواعد الإنتاجية العربية، كذلك ضرورة توافر قاعدة معلومات متكاملة عن فروع الإنتاج المختلفة في الدول العربية وطاقاتها الإنتاجية وقدراتها على التوسع في المدى القصير والمتوسط لتكون في متناول

رجال الأعمال العرب وصانعي القرار في هذه الدول، وتفعيل ودعم اتجاهات جديدة للتجارة الخارجية العربية البينية تتسم بالثبات والاستمرارية، حيث أوضحت نتائج الدراسة انخفاض درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية حيث بلغت نحو ٢٢.٢٤٪، الأمر الذي من شأنه دعم وزيادة التبادل التجاري، مما سيسهم إيجابياً في تطوير المنتجات العربية وزيادة صادراتها.

ونخلص مما تقدم إن الدول العربية يمكنها تذليل العقبات التي تعترض زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني وذلك عن طريق الالتزام ببنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما ان قيام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات مع بعضها البعض يمكن ان يساهم في زيادة حجم المبادلات التجارية عن طريق تسهيلات تجارية ومشروعات مشتركة، وادماج القطاع الخاص العربي مع نظرائه في الدول الأخرى العربية، وتذليل المعوقات الإدارية التي تحد من إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال المباشرة وغير المباشرة.

كلمات مفتاحية: التجارة الخارجية العربية، العلاقات الاقتصادية الدولية، التجارة البينية العربية، الاقتصاد العربي.

الخلاصة والتوصيات:

يستهدف هذا البحث قياس كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية خلال الفترة (١٩٩٥ . ٢٠١٣)، واعتمد البحث على العديد من مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية، وقد تمثلت أهم النتائج البحثية في أن قيمة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية تزيد سنوياً بحوالي ١٢.٦٪، وأن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول مساهمة في التجارة البينية الكلية العربية، وتزيد قيمة الصادرات البينية الكلية العربية سنوياً بنحو ١٢.٢٩٪، وأن السعودية، والإمارات تعتبران أهم الدول العربية مساهمة في قيمة الصادرات البينية الكلية العربية، في حين أخذت قيمة الواردات البينية الكلية العربية اتجاهاً عاماً متزايداً سنوياً بحوالي ١٢.٩٣٪، كما تبين أن فئة المصنوعات استحوذت على اكبر أهمية نسبية في متوسط قيمة التجارة البينية الكلية العربية، حيث بلغت نحو ٥٠.٨٪، يليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنحو ٢٥.٣٪، واتضح من دراسة مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية البينية الكلية العربية انخفاض إسهام التجارة الخارجية البينية الكلية العربية في التجارة الخارجية الكلية العربية، حيث أنها لم تصل إلى نحو ١٠.٥٨٪ من متوسط قيمة التجارة الخارجية الكلية العربية، وانخفاض درجة الاستقرار الاقتصادي للتجارة الخارجية البينية الكلية العربية، حيث بلغت نحو ٣٥٪، وتضاؤل معدلات النمو السنوية للصادرات والواردات البينية العربية، حيث بلغت للصادرات البينية نحو ١٢.٣٪، وللواردات البينية نحو ١٢.٩٪؛ كمتوسط خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى انخفاض الأهمية النسبية للتجارة البينية للدول في اجمال التجارة الخارجية لهذه الدول.

<u>ويوصى البحث بعدة توصيات وهي:</u> ١-التنسيق بين الدول العربية في مجالات الإنتاج، والتخصص في إنتاج منتجات معينة، في دولة أو عدة دول عربية يكون لها ميزة نسبية في إنتاجها، وتوجيه السياسات في هذا الاتجاه، وعن طريق هذا التخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية يمكن تخفيف حدة التنافس في الأسواق العربية، والارتقاء بمستويات الكفاءة الإنتاجية والتسويقية وتحقيق فوائض عربية صافية يمكن تصديرها للسوق العالمية.٢-تنمية وتطوير الهياكل التحتية الضرورية لقيام وتوسيع نطاق التبادل التجاري البيني العربي. ٣-تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي، بإنشاء إدارة متخصصة معنية بشؤون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل دولة عربية، وإيجاد سلطة فعالة مستقلة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي تؤمن الوفاء بالالتزامات من قبل الدول الأعضاء تنفيذا للاتفاقيات والقرارات المتخذة، وتعمل على إزالة كل القيود والعقبات غير جمركية. ٤-الإسراع بخطوات إقامة الاتحاد الجمركي بين الدول العربية، بحيث يكون هناك تعريفة موحدة لكل الدول الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة مع العالم الخارجي، وجعل القيود غير الجمركية أكثر وضوحا وشفافية من أجل العمل على إزالتها وذلك من خلال تحقيق الانسجام في القوانين والتشريعات المطبقة في كل دولة عضو. ٥-تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية بين الدول

الأعضاء، وضمان حرية حركة البضائع والأفراد ورؤوس الأموال مترافقا بالبيئة السليمة في المنطقة، وربط أفضل بين الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية.

المراجع:

(ب) مراجع باللغة العربية

١- حاتم هاتف عبد الكاظم (دكتور): "منطقة التجارة الحرة العربية الشاملة موجبات الحاضر والمستقبل"، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي السادس للتجارة الخارجية ومستقبل التنمية، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اربد، الأردن، ١٦-١٨ تشرين أول ٢٠٠١م.

٢- رسلان خضور (دكتور): "تطور التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة العربية . حالة سورية"، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٣)، دمشق، سوريا، ٢٠٠٦م.

٣- رفيقة حسني: "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، الإنجازات والمعوقات"، ملخص المحاضرة المقدمة إلى منتدى السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ابريل، دمشق، الجمهورية العربية السورية، ابريل ٢٠٠٤م.

٤- سرحان احمد عبد اللطيف سليمان: "اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية"، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، ٢٠١٣م.

٥- صندوق النقد العربي، "نظرة عامة على اقتصاد الدول العربية"، التقرير الاقتصادي العربى الموحد، ٢٠١٠م.

٦- عادل محمود خليل: "خطط ومسارات التعاون التجاري في المنطقة العربية"، بحث مقدم إلى المؤتمر الإقليمي "سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية، الآثار والآفاق"، منظمة التنمية الإدارية، القاهرة، يناير ٢٠٠٩م.

٧- كمال رزيق: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حلم أم واقع، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوربية-عربية"، جامعة سطيف، الجزائر، يونيو ٢٠٠٤م.

٨- مجدي الشوربجى (دكتور): الاقتصاد القياسي، النظرية والتطبيق، قسم التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، ١٩٩٤م.

٩- محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): الموارد الاقتصادية الزراعية والإنتاج الزراعي والتجارة البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٥م.

١٠-مراد زكى موسى (دكتور)، محمود محمد فواز (دكتور)، سرحان احمد عبد اللطيف سليمان (دكتور): التجارة الخارجية البينية الزراعية العربية-الوضع الراهن وافاق المستقبل، مجلة البحوث الزراعية، جامعة كفر الشيخ، مجلد (٤٠)، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٤م.

١١-نبيل قاسم حسين على: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وانعكاساتها على تجارة السلع الزراعية العربية البينية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ٢٠٠٦م.

١٢-نزيه عبد المقصور مبروك: "التكامل الاقتصادي العربي وتحريات العولمة مع رؤيا إسلامية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،٢٠٠٦م.

(ب) مراجع باللغة الانجليزية

13- Bacchetta, Phillippe, and Eric Van Wincoop: Exchange – Rate Stability Increase Trade and Welfare?, American Economic Review 90 (5), 1093 -1109, Sercu, Piet and Raman Uppal, Exchange Rate Volatility and International Trade, A General Equilibrium Analysis, European Economic Review 47, (2003).

14- Dr.Imed Liman, Dr.Adil Abdalla: Inter – Arab Trade and Potential "Success of AFTA ", The Arab Planning Institute, 1998.

An Economic Analysis of Efficiency and Structure of the Total Foreign Intra- trade Arab and the Prospects for its Development

Prof.Dr: Fawaz, .M. M. **Dr: Soliman, .S. A.A.**

Prof. and Head of the Dep. of Agricultural Economics
Faculty of Agriculture, University of Kafr El-Sheikh

Agricultural Economics Research Institute
Agricultural Research Center

SUMMARY

The foreign total Arab trade amounted to about 62.5% of the total Gross Domestic product of all Arab countries; this means that foreign trade is a major part of the Arab Economy and a main contributor development in the Arab countries. The gradual implementation of the Great Arab free trade Area (GAFTTA) have begun in early 1998, and by 2005 all taxes and customs tariffs among the countries joining the free trade Area were completely cancelled. However, the growth of Inter-Arab trade did not match this gradual cancellation of taxes and custom duties. In fact, it did not exceed about 10.58% of the total Arab trade, this means that the cancellation of customs restrictions alone does not automatically lead to the growth of Inter-Arab trade. There is a host of obstacles and barriers -not related to customs- preventing the desired growth. These obstacles identified, classified, and analyzed in this paper, some suggestions, which might solve these obstacles also presented. The problem of this study evidenced by the intra-Arab trade is facing a variety of obstacles that prevent the efficient utilization of this sector in maximizing economic efficiency, the study aimed to analyze the total intra-Arab trade, during the years (1995-2013). To identify to identify the important problems and obstacles facing intra- Arab trade. The study employed several descriptive and analytical techniques to achieve its aims. The results dealing with the Intra- Arab total trade during the years (1995-2013), the results show the average value of the foreign total Intra-Arab trade was an annual increase of about 12.62%. The main contributors to the foreign total intra-Arab trade were kingdom of Saudia Arabia (24.8%), and United Arab Emirates (14.7%). The average value of the total Intra- Arab exports was an annual increase of about 12.29% during the years (1995-2015). The main contributors of the total Intra- Arab exports were kingdom of Saudia Arabia (37.6%), and United Arab Emirates (16.4%). While the average value of the total Intra- Arab imports was an annual increase of about 12.93%. The main contributors to total Intra- Arab imports were United Arab Emirates (12.9%), kingdom of Saudia Arabia (11.8%), and Iraq (10.6%) during the study period. The total Intra- Arab trade balance shown an annual increase of about 13.95%, and the countries that had the greats surplus were Saudia Arabia (13.02 billion $), United Arab Emirates (1.9 billion $), Syria (1.24 billion $), Algeria (0.192 billion $). On other hand, as well as the countries that had the greatest deficit were Iraq (4.2 billion $), Morocco (2.3 billion $), Bahrain (1.11 billion $), Yemen (1.29 billion $), and Jordan (1.4 billion $) during the study period. The main recommendations of the study can be summarized as follows: 1-Efforts towards the developments of exporting structure either total or agricultural foreign trade are necessary, this can be achieved through adopting of a clear plan towards this target. 2- Increasing the foreign Arab trade between the Arab countries where the total or the agricultural trade considered a major target. 3-Coordination between the Arab countries in the area of production and the specialization of specific agricultural and non- agric. 4- Productions in one

or more Arab countries that has relative advantages, hence production and marketing efficiencies will have accrued.